



استهداف المدنيين

القتل وأخذ الرهائن وغيرهما من الانتهاكات على يد الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل وغزة



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: أقارب الرهائن الإسرائيليين ومظاهرون يرفعون صور ولافتات خلال احتجاج يدعو إلى التحرك لتأمين إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، خارج مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب، إسرائيل، في 6 أغسطس/آب 2025. © Jack Guez / AFP via Getty Images

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2025
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2025

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 15/0283/2025

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

4	ملخص تنفيذي
5	النطاق والمنهجية
6	عمليات القتل غير المشروع والهجمات ضد المدنيين
6	الهجمات البرية على المدنيين
9	القصف العشوائي بالصواريخ وقذائف الهاون
9	أخذ الرهائن والاحتفاظ بالجنث
11	الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي
14	الجرائم المشمولة بالقانون الدولي
15	القتل العمد
15	الإبادة (EXTERMINATION)
15	السجن
15	التعذيب
15	الاختفاء القسري
16	الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة
16	الأفعال اللاإنسانية الأخرى
16	التحقيقات
17	نتائج وتوصيات

ملخص تنفيذي

بعد مرور أكثر من عامين على الهجمات التي قادتها حماس على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفي أعقاب إطلاق سراح جميع الأحياء ممن أسروا أو أخذوا كرهائن في ذلك اليوم، لا تزال الروايات تنتشر حول أفعال الجماعات الفلسطينية المسلحة خلال الهجمات ومعاملتها اللاحقة للرهائن في قطاع غزة. يواصل الناجون من الهجمات، بمن فيهم أولئك الذين أطلق سراحهم، وكذلك عائلات الضحايا، تسليط الضوء على تجاربهم الخاصة، مع السعي لتحقيق العدالة والإنصاف. وتأمل منظمة العفو الدولية أن تدعم نتائج تحقيقها في الهجمات ومعاملة الرهائن، فضلاً عن تحديدها القانوني للجرائم المرتكبة، جهودهم وتسهم في كشف الحقيقة.

كانت هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وما تلاها من احتجاز لأفراد في الأسر جزءاً من نزاع مسلح غير دولي بين الجماعات المسلحة الفلسطينية وإسرائيل. وقد وقعت على خلفية الاحتلال الإسرائيلي المطول للأرض الفلسطينية المحتلة وانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك فرض نظام الأبارتهايد على الفلسطينيين والحصار غير القانوني المطول على غزة منذ عام 2007.

وفي أعقاب هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، شرعت إسرائيل في شن هجوم عسكري على غزة لم يسبق له مثيل من حيث الحجم والنطاق والمدة، وكثفت حصارها غير القانوني على هذا الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. في ديسمبر/كانون الأول 2024، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في قطاع غزة. نفذت قواتها أعمالاً محظورة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (genocide) والمعاقبة عليها، بقصد محدد هو التدمير المادي للفلسطينيين في قطاع غزة. وشملت هذه الأعمال القتل والتسبب بأذى جسدي أو نفسي جسيم وتعتمد فرض ظروف حياة على الفلسطينيين في غزة تهدف إلى تدميرهم المادي.

زعمت حركة حماس أن قواتها لم تشارك في عمليات القتل التي استهدفت المدنيين ولا اختطافهم ولا إساءة معاملتهم خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأن العديد من المدنيين قتلوا بنيران إسرائيلية وأنها لم تخطط لأخذ مدنيين رهائن. ومع ذلك، استناداً إلى عدة مقاطع فيديو وشهادات وأدلة أخرى، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أنه في حين قُتل بعض المدنيين بالفعل على أيدي القوات الإسرائيلية، إلا أن الغالبية العظمى من الذين لقوا حتفهم قُتلوا على أيدي مقاتلين فلسطينيين. وتعتبر المنظمة أن جميع الذين أخذوا إلى غزة احتجوا بصورة غير مشروعة كرهائن وأنهم تعرضوا جميعاً للآذى النفسي. وقد وثقت أدلة على أن بعض الأشخاص الذين أخذوا كرهائن في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 – من الجنود والمدنيين – تعرضوا للعنف البدني والجنسي، سواء في إسرائيل أو في قطاع غزة. ولم تتمكن من التوصل إلى استنتاجات بشأن نطاق أو حجم العنف الجنسي.

وقد وجدت منظمة العفو الدولية أساساً كافياً للاستنتاج بأن العديد من هذه الانتهاكات ارتكبتها أفراد من الجماعات المسلحة الفلسطينية وتشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والتعذيب. وحتى تاريخه، لم يُقدّم أي شخص إلى العدالة من أجل ضحايا هذه الأعمال.

وقُتل حوالي 1,200 شخص خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، من بينهم ما يزيد عن 800 من المدنيين، منهم ما لا يقل عن 36 من الأطفال، وحوالي 300 من الجنود الإسرائيليين. وكان معظم الضحايا من الإسرائيليين اليهود، ولكن كان من بينهم أيضاً بعض البدو من حملة الجنسية الإسرائيلية، وعشرات من المواطنين الأجانب، والعمال المهاجرين، والطلاب، وطالبي اللجوء. وأصيب أكثر من 4,000 شخص بجروح، ودمرت المئات من المنازل والمنشآت المدنية أو صارت غير صالحة للسكن.

أخذ 251 شخصًا آخر - معظمهم من المدنيين - قسرًا إلى غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. واحتجز غالبية هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 251 شخصًا أحياء وأخذوا كرهائن، ولكن في 36 حالة، كان الأشخاص متوفين عند احتجازهم. وقد احتُجزوا لأسابيع أو أشهر أو، في بعض الحالات، لأكثر من عامين. نزح عشرات الآلاف من سكّان المناطق المتعرّضة للهجوم، وكذلك أجزاء أخرى من جنوب إسرائيل، من منازلهم في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. لا يزال الآلاف نازحين، بعدما فقدوا أحياءهم ومنازلهم، ويعيشون صدمة نفسية مستمرة.

وتشير الأدلة، بما في ذلك مئات مقاطع الفيديو والشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية ومحققون آخرون، إلى أن غالبية المقاتلين المشاركين في الهجمات كانوا من كتائب عز الدين القسام (القسام)، الجناح العسكري لحركة حماس، ولكنهم شملوا أيضًا مقاتلين من كتائب القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وكتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري السابق لحركة فتح السياسية، وربما جماعات مسلحة أخرى. وسواء كانوا يستجيبون لدعوات قادة حماس أو يتصرفون بشكل عفوي، دخل مئات الفلسطينيين بملابس مدنية إسرائيل من غزة عبر السياج الذي اخترق للانضمام إلى الهجمات بطريقة بدت غير منسقة إلى حد كبير. ونفذ المهاجمون الذين يرتدون ملابس مدنية عمليات نهب واسعة للمنازل والممتلكات في المجمعات السكنية في إسرائيل. كما شارك البعض في عمليات القتل وتدمير الممتلكات والاختطاف وغيرها من الانتهاكات الجسيمة.

النطاق والمنهجية

وفي هذا التحقيق، ركزت منظمة العفو الدولية على أعمال حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في جنوب إسرائيل التي بدأت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فضلًا عن معاملة المدنيين والجنود الذين أخذوا خلال الهجمات واحتجزوا في قطاع غزة؛ وقيمتها في إطار القانون الدولي الإنساني. كما سعت إلى إثبات ما إذا كانت تتوفر أدلة كافية لدعم استنتاج مفاده أن سلوك حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة يرقى إلى جرائم مشمولة بالقانون الدولي، وتحديد الجرائم التي ارتكبت.

ولا يشمل النطاق السياسات والإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في أعقاب الهجمات، باستثناء الحالات ذات الصلة بتحليل التحقيقات في الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الفلسطينية المسلحة، كما أنه لا يتناول التدابير القمعية التي تتخذها حماس ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية على نطاق واسع الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة وبقيّة الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك الانتهاكات التي ارتكبتها حماس ضد الفلسطينيين في غزة، في إصدارات أخرى.

اعتمد بحث منظمة العفو الدولية على مجموعة من المقابلات عن بعد والمقابلات الشخصية والصور ومقاطع الفيديو التي تحققت منها، بالإضافة إلى أدلة أخرى مفتوحة المصدر. وأجرت مقابلات مع 70 شخصًا؛ وكان من بينهم 17 شخصًا نجوا من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ثلاثة منهم كانوا قد أخذوا كرهائن. كما شملوا تسعة من أفراد أسر الأشخاص الذين قتلوا في الهجمات أو أخذوا كرهائن، واثنين من خبراء الطب الشرعي الذين شاركوا في فحص جثث الأشخاص الذين قتلوا، وسبعة من المهنيين الطبيين أو المعالجين الذين عالجوا الأشخاص المتضررين من الهجمات، بالإضافة إلى محامين يمثلون الناجين والصحفيين والباحثين والأكاديميين.

راجعت منظمة العفو الدولية 354 مقطع فيديو وصورة من مصادر مفتوحة لمشاهد من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ولأشخاص رهائن في قطاع غزة. كما حللت عشرات الصور التي تلتقتها مباشرة من الناجين من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 والمستجيبين الأوائل. وأجرت بحثًا وتحليلًا مكثفًا لتصريحات ممثلي حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في ما يتعلق بهجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، ومعاملة الرهائن في قطاع غزة. وكجزء من المقابلات التي أجرتها، استشارت المنظمة أخصائيين مستقلين في الطب الشرعي واستفادت من خبرتهما في تحليل أكثر من 45 صورة.

أثرت تحديات كبيرة على التحقيق، بما في ذلك رفض السلطات الإسرائيلية التعاون مع طلبات منظمة العفو الدولية للحصول على معلومات، وإحجام العديد من الناجين والشهود عن التحدث إلى باحثي منظمة العفو الدولية، والأدلة الجنائية المحدودة التي جمعتها السلطات الإسرائيلية. ومع ذلك، كانت منظمة العفو الدولية لا تزال قادرة على جمع كمية كبيرة من الأدلة التي استرشدت بها في تحليلها واستنتاجاتها وتوصياتها.

وكتبت منظمة العفو الدولية إلى حماس في 20 يونيو/حزيران 2025 لتوضيح النتائج التي توصلت إليها، وطلبت تعليقات عليها والرد على الأسئلة التفصيلية. إلا أن المنظمة لم تكن قد تلقت أي رد بحلول 4 ديسمبر/كانون الأول 2025.

عمليات القتل غير المشروع والهجمات ضد المدنيين

بدأت هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 عند حوالي الساعة 6:30 صباحًا بوابل من آلاف الصواريخ وقذائف الهاون غير الموجهة التي أطلقت من غزة على الأراضي الإسرائيلية، وأصابت تجمعات سكنية صغيرة في المناطق المحيطة بقطاع غزة في إسرائيل وكذلك المدن القريبة مثل سديروت وأوفكيم وعسقلان. وأدى إطلاق الصواريخ إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين، معظمهم من الأطفال، وتحت غطاء هذا الوابل، اخترق أكثر من 3,000 مقاتل فلسطيني السياج الحدودي المحيط بقطاع غزة في مواقع متعددة ودخلوا الأراضي الإسرائيلية عن طريق البر والجو والبحر.

الهجمات البرية على المدنيين

وثقت منظمة العفو الدولية هجمات شنها مئات المقاتلين من الأجنحة العسكرية للجماعات المسلحة الفلسطينية على كيبوتسات بئيري، وحوليت، وكفار عزة، وماغين، وناحل عوز، ورعيم، وصوفا، وموشاف نتيف هعساراه، ومدينتي أوفكيم وسديروت، وشاطئ زيكيم، وموقع مهرجان نوبا الموسيقي والمناطق المحيطة به وطرق الهروب. وقتل أكثر من 650 مدنيًا في هذه الهجمات. عبر معظم المهاجمين إلى إسرائيل في مركبات مثل الشاحنات الصغيرة والدراجات النارية، وقادوها عبر ثغرات في السياج المحيط بغزة، بينما وصل عدد صغير منهم جواً باستخدام طائرات شراعية آلية أو بحرًا باستخدام قوارب مطاطية قابلة للنفخ.

ونفذ مقاتلون مدججون بالسلاح يحملون بنادق هجومية وأسلحة رشاشة وقنابل يدوية وقذائف صاروخية هجمات ممنهجة ومتعمدة استهدفت مدنيين. وأطلقوا النار وألقوا القنابل اليدوية على منازل العائلات والغرف المحصنة والملاجئ العامة حيث التجأ المدنيون، وطاردوا أولئك الذين يحاولون الفرار عبر الحقول وعلى الطرق. وفي حالات عدة، قتلوا مدنيين بإجراءات موجزة بعد اختطافهم. في كيبوتس بئيري، استخدم المقاتلون المدنيون كدروع بشرية عند احتجازهم داخل منزل خلال معركة مع القوات العسكرية الإسرائيلية.

وخلالاً لادعاءات قادة حماس بأن مقاتليهم استهدفوا أهدافًا عسكرية فقط، فإن الغالبية الساحقة من الذين قتلوا كانوا مدنيين، وكانت معظم المواقع المستهدفة تجمعات سكنية أو أماكن أخرى تجمع فيها المدنيون، وهي مهرجانان موسيقيان وأحد الشواطئ. في الهجمات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، كان الضحايا بشكل عام من سكان المجتمعات المدنية المستهدفة، بما في ذلك، في بعض الحالات، أعضاء فرق الاستجابة للطوارئ المحلية، أو رواد المهرجانات.

زعمت حماس أن العديد من المدنيين الإسرائيليين قُتلوا بنيران إسرائيلية تطبيقًا لتوجيه هانيبال، وهو بروتوكول عسكري إسرائيلي يعرض القوات الإسرائيلية للخطر لمنع أسرها. وفي بعض الحالات، قُتل مدنيون إسرائيليون بالفعل على أيدي القوات الإسرائيلية في حالات حدث فيها خطأ في تحديد الهوية و/أو في تطبيق توجيه هانيبال. وفي سياق هجومين من الهجمات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، في بئيري وناحل عوز، قُتل ما يصل إلى 12 شخصًا وثلاثة أشخاص، على التوالي، بنيران الجيش الإسرائيلي، وفقًا للتحقيقات العسكرية الإسرائيلية.

ومع ذلك، في الغالبية العظمى من الحالات، كان المسؤولون عن عمليات القتل في الهجمات التي وثقتها منظمة العفو الدولية من المقاتلين الفلسطينيين. وحققت المنظمة بالتفصيل في الحوادث التي قُتل فيها حوالي 100 شخص تأكد أو افترض أنهم مدنيون، وخلصت إلى أنهم قُتلوا على أيدي مقاتلين واستعرضت المنظمة وفحصت الأدلة على أن المقاتلين كانوا مسؤولين عن قتل الغالبية العظمى من المدنيين المتبقين الذين لقوا حتفهم في الهجمات التي وثقتها، بما في ذلك حقيقة أن الجيش الإسرائيلي لم يكن حاضرًا عندما وقعت معظم عمليات القتل.

وفي الحوادث التي حققت فيها منظمة العفو الدولية، خلصت إلى أن المقاتلين كانوا أو بدأ أنهم، في أغلب الأحيان، من كتائب القسام. كما وجدت أدلة على تواجد كتائب شهداء الأقصى وكتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في مسرح جريمة قتل واحدة على الأقل، وأدلة على تورط كتائب القدس في جريمة قتل أخرى.

في بنيري، قُتل 101 مدنيًا، بينهم 10 أطفال، أصغرهم ميلا كوهين البالغة من العمر تسعة أشهر، التي أريدت بالرصاص بين ذراعي والدتها في الغرفة المحصنة للعائلة. وفي عديد من الهجمات، قُتل عدة أفراد من الأسر. ومن بين هؤلاء شفيقتان، هما ياهيل ونويا شرعابي، 13 و16 عامًا، قُتلتا بالرصاص مع والدتهما، ليان بريسلبي- شرابي، 48 عامًا، في منزلهما في شمال غرب الكيبوتس، بعد أن شاهدا اختطاف والدهما، إيلي شرابي، 51 عامًا، على يد مقاتلين من كتائب الفسّام. احتجز إيلي كرهينة في قطاع غزة لمدة 16 شهرًا، وعند إطلاق سراحه فيراير/شباط 2025، علم أن زوجته وبنتيه قد قُتلن. والتقطت بعض الهجمات بواسطة كاميرات المراقبة وكاميرات لوحة القيادة في المركبات والكاميرات التي يرتديها المهاجمون. تحققت منظمة العفو الدولية من 25 مقطع فيديو يتعلق بالهجوم على بنيري، بما في ذلك لقطات تظهر مهاجمين مسلحين يرتدون عصابات خضراء لكتائب الفسّام شوهدوا وهم ينفذون عمليات قتل واختطاف. من بين السكان المدنيين الذين اختطفوا واستعرضوا في شوارع الكيبوتس وأيديهم مقيدة وقتلوا لاحقًا في نهاية الطريق مارسيل كابلون ودرور كابلون، البالغان من العمر 64 و68 عامًا، على التوالي، وزوجان كانا يعيشان في بنيري على مدى العقدين الماضيين، وكثيرت غات، وهي مدرسة تبلغ من العمر 67 عامًا.

وفي حوليت، وهي أحد أصغر الكيبوتسات في المنطقة، قتل المهاجمون المسلحون 16 مدنيًا، من بينهم عضو في فرقة الاستجابة للطوارئ في الكيبوتس وثلاثة عمال مهاجرين من كمبوديا ومولدوفا وتايلاند. وكان أحد المهاجمين الذين يمكن رؤيتهم في لقطات الفيديو التي تحققت منها منظمة العفو الدولية يرتدي عصابة رأس خضراء لكتائب الفسّام.

وقال روثم ماتياس، البالغ من العمر 16 عامًا، لمنظمة العفو الدولية إن المهاجمين ألغوا قبلة على الغرفة المحصنة في منزل عائلته، مما أسفر عن مقتل والدته، شاهار ماتياس، البالغة من العمر 50 عامًا، ووالده، شولمي ماتياس، البالغ من العمر 47 عامًا، وكلاهما موسيقيان، وإصابته بجروح خطيرة. قال روثم إن والدته جعلته يستلقي على الأرض في مساحة صغيرة بين السرير والجدار ويستلقي فوقه ويحميه وينقذ حياته.

في كفار عزة، على بعد أقل من كيلومترين من السياج المحيط بغزة، وصل المهاجمون من غزة بواسطة طائرات شراعية آلية وسيروا على الأقدام، حيث وصف السكان مقاتلين يهاجمون المنازل ويطلقون النار من خلال أبواب الغرف المحصنة. وقُتل 62 من السكان، من بينهم 57 مدنيًا. وكان من بين الضحايا هدار روزنفيلد، وهي محاسبة تبلغ من العمر 30 عامًا، وزوجها، إيتاي بيرديتشيسكي، وهو مهندس كهربائي يبلغ من العمر 30 عامًا أيضًا، قُتلوا بالرصاص في منزلهم، تاركين وراءهم طفليهما التوأمين البالغين من العمر 10 أشهر. قُتل ابن عم هدار، ياهاف وينر، وهو ممثل ومخرج سينمائي يبلغ من العمر 36 عامًا، في منزله بينما هربت زوجته مع طفليهما البالغة من العمر ثلاثة أسابيع واختبأتا في مكان قريب لساعات حتى أنقذتا.

في ماغين، تُظهر لقطات كاميرات المراقبة التي تحققت منها منظمة العفو الدولية مقاتلين على ست دراجات نارية يطلقون النار عدة مرات على مركبة مدنية عابرة، تخفف السرعة حتى الوصول إلى محطة بالقرب من تقاطع ماعون على الطريق 232. وأسفر الهجوم عن مقتل فاطمة الطلقات، وهي بدوية من سكان بلدة عرعر في منطقة النقب وأم لتسعة أطفال. نجا زوجها وابنها الرضيع عبر الاختباء في صندوق توصيل الكهرباء لمدة ست ساعات.

وفي ناحل عوز، حيث قُتل 13 مدنيًا، استهدف المهاجمون صفًا من المنازل في الضواحي الشمالية، وقتلوا واختطفوا أفرادًا من السكان. وتعرض جوشوا موليل، وهو طالب زراعة تنزاني، للضرب وأطلق النار عليه من قبل مقاتلين بدا أنهم من كتائب المقاومة الوطنية وكتائب شهداء الأقصى. وقد تم تدنيس جثته ونقلها بعد ذلك إلى غزة، حيث ظلت محتجزة حتى تم الإفراج عنها في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

قُتل العديد من المدنيين الآخرين من جنسيات أخرى، معظمهم من العمال المهاجرين الآسيويين والأفارقة والطلاب وطالبي اللجوء، في الهجمات البرية على الكيبوتسات في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. شكل المواطنون التايلانديون، ومعظمهم من العمال الزراعيين، أكبر مجموعة من الرعايا الأجانب الذين قتلوا في ذلك اليوم. وقد وثقت منظمة العفو الدولية مقتل عاملين زراعيين تايلانديين في رعيم. وتشمل الحالات البارزة الأخرى 12 عاملًا زراعيًا تايلانديًا، بالإضافة إلى 10 طلاب زراعيين نيباليين، قُتلوا في أماكن معيشة العمال في ألوميم، و 11 عاملًا زراعيًا تايلانديًا قُتلوا في نير عوز.

في نيف هيساراه، حيث وصل المهاجمون الفلسطينيون بالمظلات عند حوالي الساعة 6:30 صباحًا، قُتل 17 مدنيًا. قتل غيل تعسا، وهو رجل إطفاء يبلغ من العمر 45 عامًا، بقنبلة يدوية ألغها أحد المهاجمين على غرفة محصنة حيث كان يحتمي مع ابنيه الصغيرين، شاي (تسعة أعوام)، وكورن، (13 عامًا). فقد شاي عينه اليمنى وتعرض كورن لإصابات متعددة بشظايا. وروت والدة الأطفال، سابين تعسا، أنه بعد قتل زوجها السابق غيل، حاول المقاتلون دخول المنزل الرئيسي، حيث كانت هي وابنها زوهار البالغ من العمر 15 عامًا. وفي لقطات كاميرات أمنية تحققت منها منظمة العفو الدولية، ظهرت صور

للقبيلة البدوية التي ألقبت ولمقاتلين مسلحين ببنادق، أحدهما يرتدي عصابة رأس لكتائب القسام، يتجولان في فناء منزل الأسرة بعد فترة وجيزة. وشوهد أحد المقاتلين وهو يحصر الفتيتين المصابتين في إحدى غرف المنزل.

أصبح مهرجان نوبا، شمال رعيم، موقعًا للقتل الجماعي، حيث قُتل أكبر عدد من الأشخاص في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. كان أكثر من 3,000 شخص يحضرون المهرجان الموسيقي في الهواء الطلق وقُتل 378 شخصًا في موقع المهرجان وقسم صغير من الطريق 232 المجاور لموقف السيارات. وكان من بينهم 344 مدنيًا يحضرون المهرجان. كما كان من بينهم 34 من أفراد القوات العسكرية أو الأمنية. وكان من بينهم 16 جنديًا: 12 منهم كانوا خارج الخدمة ويحضرون المهرجان، في حين قُتل أربعة أثناء قتال المهاجمين. وكان 16 آخرين من ضباط الشرطة، قُتل 15 منهم أثناء الاشتباك مع المهاجمين؛ واثان من عملاء جهاز الأمن العام الإسرائيلي (المعروف أيضًا بالشاباك)، وكان أحدهم يحضر المهرجان. لا تشمل الأرقام رواد المهرجان الآخرين الذين قُتلوا في مناطق أخرى قريبة من قطاع غزة في ذلك اليوم، بما في ذلك في الملاجئ وغيرها من المواقع التي لجأوا إليها وعلى أجزاء من الطريق 232 بعيدًا عن موقع المهرجان الذي كانوا يفرون منه.

هناك إجماع واسع على أن الهجوم على المهرجان لم يكن مخططًا له، حيث لم تكن حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة تعلم بإقامة المهرجان؛ بل عثر المقاتلون على موقع مهرجان نوبا أثناء سيرهم على طول الطريق 232 في طريقهم لمهاجمة الكيبوتسات وغيرها من المواقع. وأطلقوا النار على مناطق مليئة بالمدنيين، واستهدفوا مدنيين مذعورين كانوا يحاولون الفرار، وطاردوا آخرين حيث كانوا يحاولون الاختباء، في الملاجئ والمراحيض العامة والخنادق والحقول. وأقام المقاتلون المسلحون بالبنادق والرشاشات والقنابل اليدوية والقذائف الصاروخية (آر بي جي) حواجز على الطرق لمنع رواد المهرجان من الفرار ولاعتراض القوات العسكرية والأمنية القادمة لإنقاذهم. ووصف الناجون مشاهد الجثث المتناثرة على طول الطريق 232، والسيارات المخردقة بالرصاص، ومطاردة رواد المهرجان وهم يفرون. وتفتت لقطات كاميرات المراقبة وكاميرات لوحة القيادة التي تحققت منها منظمة العفو الدولية القتل المتعمد للمدنيين على طول مسارات الهروب.

وتُظهر لقطات كاميرات لوحة القيادة التي تحققت منها منظمة العفو الدولية ثلاثة مقاتلين مسلحين، اثنان منهم يرتديان شعار أو عصابة رأس لكتائب القسام، ويختطفون أحد المدنيين ويطلقون النار من مسافة قريبة على مدني آخر بدا أنه يختبئ خلف سيارة. وتُظهر لقطات أخرى من كاميرات لوحة القيادة نفسها عدة مهاجمين يفتشون جثة المدني الذي أطلق النار عليه في الفيديو السابق ويختطفون امرأة كانت تختبئ داخل السيارة. ترفع المرأة يديها وتحنى بينما تصطم الرصاصات بالأرض قربها.

لم يسلم كبار السن وكانوا من بين المدنيين المستهدفين عمدًا. وتعرضت سديروت - وهي مدينة يبلغ عدد سكانها نحو 31,000 نسمة وتقع على بعد أقل من كيلومتر واحد من قطاع غزة عند أقرب نقطة - لهجوم شنه عشرات المهاجمين، بينهم مقاتلون من كتائب القسام، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ومن بين الذين قُتلوا مجموعة من 13 مدنيًا، معظمهم من المتقاعدين من المناطق المجاورة، قُتلوا بالرصاص في محطة للحافلات في بلدة سديروت في الصباح الباكر، بينما كانوا يبدؤون رحلة إلى البحر الميت.

ووفقًا لتحقيق عسكري إسرائيلي، قُتل 53 شخصًا في سديروت، من بينهم اثنان من رجال الإطفاء و37 مدنيًا آخر، بالإضافة إلى ثلاثة جنود. قُتل اثنان من الجنود في هجمات صاروخية على سديروت في الأيام التي أعقبت الهجوم البري. كما كان من بين القتلى الـ 53 أحد عشر موظف شرطة، بعضهم من عناصر الشرطة المحلية، قُتلوا في هجوم على مركز للشرطة، بينما كان آخرون من وحدات من خارج المدينة وصلوا في وقت لاحق من اليوم في محاولة لإنقاذهم.

على شاطئ زيكيم، وهو وجهة شعبية لصيد الأسماك والأنشطة الترفيهية الأخرى، على بعد 3 كم شمال قطاع غزة، قتل المهاجمون الفلسطينيون الذين وصلوا على متن قوارب مطاطية قابلة للنفخ 17 مدنيًا. وكان من بينهم أور تعسا، وهو صبي يبلغ من العمر 17 عامًا قُتل والده في صباح اليوم نفسه في هجوم على منزل العائلة في نتيف هعساراه، ما أدى أيضًا إلى إصابة اثنين من إخوته الصغار بجروح خطيرة. وقالت والدته سابين تعسا لمنظمة العفو الدولية إنها عندما تمكنت من الوصول إليه عبر الهاتف، قبل دقائق من مقتله بالرصاص، أخبرها أنه وأصدقاؤه يتعرضون للهجوم من قبل مقاتلين فلسطينيين في أحد المراحيض العامة الذي كانوا يختبئون فيه.

انتهكت الجماعات المسلحة، التي قتلت وأصابت مدنيين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال القتالية في جنوب إسرائيل، حظر القتل والهجمات المباشرة على المدنيين، في بعض الحالات، وحظر الهجمات العشوائية، في حالات أخرى، بحسب ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني. وفي الحالات التي هاجمت فيها منازل ومباني مدنية أخرى، انتهكت أيضًا حظر الهجمات المباشرة على الأعيان المدنية.

القصف العشوائي بالصواريخ وقذائف الهاون

في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أطلقت كتائب القسام وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة نحو 3,000 إلى 5,000 صاروخ غير موجه وقذيفة هاون باتجاه المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل. كان هذا عددًا غير مسبوق من الصواريخ التي شنت في سياق مثل هذه الهجمات المتكررة منذ عام 2001. وأطلق نحو 2,200 صاروخ وقذيفة هاون في الساعات الأربع الأولى، بحسب الجيش الإسرائيلي.

وأُسفرت الهجمات الصاروخية عن مقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين. وكان عدد القتلى ليكون أكبر بكثير لولا أنظمة صفارات الإنذار والملاجئ العامة والخاصة الإسرائيلية. وكان سبعة من القتلى من المواطنين البدو في إسرائيل الذين يعيشون في منطقة النقب في جنوب إسرائيل، في مجتمعات تفتقر إلى أنظمة صفارات الإنذار، والملاجئ، سبل الوصول إلى الخدمات الطبية الطارئة. وكان ستة منهم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات و15 سنة. قُتل مي أبو صباح، البالغة من العمر 13 عامًا، وجدتها فايضة أبو صباح، البالغة من العمر 57 عامًا، وأربعة أطفال من عائلة القرعان - الأخوان مالك إبراهيم القرعان وجواد إبراهيم القرعان، البالغان 14 و15 عامًا، وابني عمهما أمين عقل القرعان، البالغ 11 عامًا، ومحمود دياب القرعان، البالغ 12 عامًا - عندما سقطت صواريخ على منازلهم أو بالقرب منها في قرية الباط البدوية غير المعترف بها. قُتل يزن زكريا أبو جمعة، البالغ من العمر خمس سنوات، بصاروخ سقط على الأرض بجوار منزله في عرعة، وهي بلدة بدوية تقع إلى الجنوب.

أسفر صاروخ آخر عن مقتل ثلاثة أفراد من العائلة اليهودية الإسرائيلية نفسها، بينهم طفل، في مدينة نيفوت: رفايل منير مسكالتشي (12 عامًا) ووالده نيتانئيل مسكالتشي (36 عامًا) وجده رفايل فهمي (63 عامًا).

واصلت الجماعات المسلحة الفلسطينية إطلاق الصواريخ على إسرائيل على فترات منتظمة، وإن كان بوتيرة متناقصة تدريجيًا، على ما يبدو نتيجة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أخذ يتصاعد من حيث الحجم والنطاق. وفقًا للجيش الإسرائيلي، بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومايو/أيار 2024، أطلق حوالي 12,500 صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل من قطاع غزة. أشارت تقارير إعلامية إلى أن الصواريخ قتلت خمسة مدنيين آخرين في إسرائيل حتى نهاية عام 2023، ليصل المجموع إلى 15 مدنيًا منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وانتهكت الجماعات المسلحة التي نفذت هذه الهجمات حظر الهجمات العشوائية المشمول بالقانون الدولي الإنساني. وكما هو الحال في عدة حالات، لم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة، فقد تكون قد انتهكت حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية.

أخذ الرهائن والاحتفاظ بالجنث

احتجز المهاجمون الفلسطينيون، الذين يتألفون من مقاتلين يرتدون ملابس شبه عسكرية ورجال مسلحين أو غير مسلحين يرتدون ملابس مدنية، 251 شخصًا خلال الهجمات التي قادتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ونقلوهم بالقوة إلى قطاع غزة. أخذ غالبية هؤلاء الأشخاص الـ 251 أحياء، ولكن في 36 حالة، أفادت التقارير أن المهاجمين الفلسطينيين احتفظوا بجنث الأشخاص الذين قتلوا خلال الهجمات.

وكان من بين الأشخاص الـ 251، 27 جنديًا في الخدمة الفعلية في المواقع المخصصة لهم. وكانت الغالبية الساحقة من الـ 224 شخصًا الباقين من المدنيين؛ ومن بينهم 124 رجلًا، و64 امرأة، و36 طفلًا. وكان معظم الأشخاص الذين أخذوا، وعددهم 251 شخصًا، من اليهود الإسرائيليين، بمن فيهم من يحملون جنسية مزدوجة. وكان من بين الرهائن سبعة أفراد من البدو يحملون الجنسية الإسرائيلية. وكان من بين الرهائن ما لا يقل عن 35 مواطنًا أجنبيًا.

اختطفت شوشان هاران، مؤسسة ورئيسة منظمة فير بلانت (Fair Planet)، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية تُعنى بالتنمية، وعضو في حركة نساء يصنعن السلام الشعبية (Women Wage Peace)، مع ستة أفراد آخرين من عائلتها، من بينهم ثلاثة أطفال (اثنان منهم حفيداها). وقالت شوشان، التي كانت تعيش في بنيري وتبلغ من العمر 67 عامًا آنذاك، لمنظمة العفو الدولية إنه بعد تلقي رسالة على تطبيق واتساب تحذر من "تسلل الإرهابيين" إلى الكيبوتس عند الساعة 6:29 صباحًا، لجأت إلى غرفتها المحصنة مع أفراد من عائلتها كانوا يزورونها لقضاء الأعياد اليهودية.

وأخبرت شوشان منظمة العفو الدولية أن رجالًا مسلحين أجبروهم على الخروج من الغرفة المحصنة. وصرخ أحد المسلحين فيهم بالإنكليزية قائلاً: "النساء والأطفال، سنأخذهم؛ الرجال، يوم يوم". وأخرجهم المسلحون من الكيبوتس، واقتادوهم إلى قطاع غزة. وعندما أُطلق سراحها هي وخمسة آخرين من

أفراد عائلتها مما وصفته بـ "50 يومًا مرويًا من الأسر"، علمت بمصير زوجها أفشالوم هاران وأفراد الأسرة الآخرين. وقالت: "قتل زوجي بعد إجبارنا على الخروج من الغرفة المحصنة، وكذلك شقيق زوجي وزوجته ومقدمة الرعاية [الفلبينية] التي تهتم به، الذين كانوا يعيشون معي أيضًا في الكيبوتس". زوج ابنتها، تال شوهام، الذي كان قد اختطف أيضًا من غرفتها المحصنة ولكنه أسر بشكل منفصل، قاسى أكثر من 500 يوم في الأسر قبل أن يطلق سراحه.

حدثت أنماط مماثلة أخرى أخذ فيها أفراد وأزواج وأفراد عائلات مذعورين أو أجبروا على الخروج من غرفهم المحصنة عدة مرات في بنيري، حيث اختطف 30 شخصًا، وفي عدة كيبوتسات أخرى. كذلك اختطف المهاجمون الفلسطينيون عشرات الشباب من مهرجان نونفا الموسيقي والمناطق المحيطة به، بعد مطاردتهم عبر الحقول أو إجبارهم على الخروج من ملاجئ الحماية من الصواريخ حيث كانوا يختبئون.

وكان من بين المختطفين 16 طفلًا تقل أعمارهم عن 10 سنوات، وتسعة أشخاص تزيد أعمارهم عن 80 عامًا، ووفقًا لقاعدة بيانات أعتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية. وبدا جليًا أن بعض الضحايا تكبدوا إصابات بالغة، مثل هيرش غولدرغ- بولين البالغ من العمر 22 عامًا، وقد اختطف من الطريق 232 بالقرب من موقع مهرجان نونفا الموسيقي في أعقاب فراره من الهجوم على المهرجان، واحتمائه بأحد ملاجئ الحماية من الصواريخ. ويظهر مقطع فيديو تحققت منه منظمة العفو الدولية رجال مسلحين، بمن فيهم مقاتلون من كتائب القسام، يصعدون بهيرش في شاحنة صغيرة بيضاء، وتبدو ذراعه اليسرى مقطوعة حديثًا تحت الكوع وتنزف بغزارة، على الأرجح إثر وقوع انفجار. شوهد أربعة رهائن آخرين، جميعهم يرتدون ملابس مدنية، في الفيديو نفسه، وبعضهم أخذوا من الملجأ، وتم سحب أحدهم من شعره وضربه أثناء حمله إلى الشاحنة. قُتل هيرش في أغسطس/آب 2024 مع خمس رهائن آخرين أثناء الأسر. وخلصت منظمة العفو الدولية، بناءً على جميع الأدلة المتاحة، إلى أنهم قُتلوا على أيدي كتائب القسام.

كما وثقت منظمة العفو الدولية أدلة على أن المقاتلين الفلسطينيين، بمن فيهم على الأرجح مقاتلين من كتائب القسام وكتائب شهداء الأقصى، نقلوا إلى غزة جنث أشخاص قتلوا أو أصيبوا بجروح مميته خلال هجمات في جنوب إسرائيل. حرمت هذه الممارسة العائلات من فرصة دفن أحبائهم، وفاقمت حالة عدم اليقين والمعاناة، وتركت أفرادها، أحيانًا لأشهر أو أكثر، بدون معرفة ما إذا كان أحبائهم قد قُتلوا في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ووفقًا لقاعدة بيانات صادرة عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أخذ المقاتلون الفلسطينيون جنث 36 شخصًا قتلوهم من المدنيين والجنود إلى غزة.

زعمت حماس أنها لم تخطط لأخذ رهائن من المدنيين وأن قواتها لم تشارك في اختطاف المدنيين في جنوب إسرائيل، وبدا أنها أُلقت باللوم في اختطاف المدنيين على مدنيين غير منتسبين عبروا من قطاع غزة خلال الهجمات. ومع ذلك، وثقت منظمة العفو الدولية مجموعة كبيرة من الأدلة تدحض مزاعم حماس. ففي حين قد يصح أن بعض المدنيين غير المنتسبين من قطاع غزة تورطوا في اختطاف مدنيين، تظهر لقطات الفيديو والصور وغيرها من الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية نمطًا واضحًا من عمليات اختطاف المدنيين، بمن فيهم أطفال وكبار سن، على أيدي كتائب القسام المدنيين في مواقع مدنية متعددة.

في أعقاب هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أكدت تصريحات وإجراءات حماس وحركة الجهاد الإسلامي أنهما تحتجزان مدنيين وجنود كورقة مساومة لإجبار السلطات الإسرائيلية على اتخاذ تدابير محددة، مثل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، أو الامتناع عن إجراءات أخرى. وهناك أيضًا بعض الأدلة على أن حركة المجاهدين الفلسطينية احتجزت رهائن في غزة. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد ما إذا كانت الجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى قد احتجزت رهائن.

وبحلول 4 ديسمبر/كانون الأول 2025، كانت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة قد أفرجت عن 158 رهينة حية و34 جثة لأشخاص اختطفوا في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، معظمهم في سياق صفقات تفاوضية، أبرم آخرها في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2025. وكان قد تم إنقاذ أو استعادة ثمانية رهائن أحياء و50 جثة من خلال عمليات عسكرية إسرائيلية. وتبقى جثة واحدة محتجزة في قطاع غزة. ومن بين الأشخاص الذين سُجِّل أنهم أسروا أحياء، توفي 48 في قطاع غزة؛ قُتل ما لا يقل عن ستة على أيدي مختطفينهم، بينما توفي آخرون نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية. وزعمت حماس أنها واجهت تحديات في الوصول إلى رفات بعض الأشخاص لأنهم دفنوا تحت الأنقاض.

ويشكل اختطاف المدنيين وأخذهم كرهائن، وكذلك احتجاز الجنود كرهائن، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. كما ينتهك الاحتفاظ بالجنث وإساءة معاملتها القانون الدولي الإنساني.

الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي

عرّض المهاجمون الفلسطينيون - الذين يتألفون من مقاتلين يرتدون ملابس شبه عسكرية ورجال مسلحين أو غير مسلحين يرتدون ملابس مدنية - الأشخاص الذين اختطفوهم في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 للإيذاء الجسدي أو الجنسي أو النفسي سواء في إسرائيل أو في قطاع غزة. كما أساءوا معاملة جثث الأشخاص الذين قتلوا.

وثقت منظمة العفو الدولية تعرّض 16 شخصًا للإيذاء الجسدي: منهم سبعة أفراد (ستة رجال وامرأة واحدة) خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في جنوب إسرائيل، وتسعة أفراد (جميعهم رجال) أثناء نقلهم في قطاع غزة. اتضحت هوية معظم المسؤولين على أنهم أعضاء في الجماعات المسلحة، وبعضهم كمقاتلين من كتائب القسام تحديدًا.

ووصف سالم نايف، وهو مواطن بدوي من إسرائيل، لمنظمة العفو الدولية تعرضه للضرب على أيدي مهاجمين فلسطينيين أمام أطفاله. وقال إن المقاتلين هاجموا حوليت، حيث كان يعمل، وأسروه وأطفاله عند حوالي الساعة 11:30 صباحًا. وقال إن المهاجمين أخذوا أمواله ومحفظته ومفاتيح سيارته، ثم قرروا أخذه هو وأطفاله رهائن إلى غزة، لكنهم تمكنوا من الفرار.

وتظهر أدلة الفيديو مقاتلين يرتدون ملابس عسكرية، يمكن التعرف عليهم في بعض الأحيان على أنهم أعضاء في كتائب القسام، يسحبون رجالًا غير مسلحين يرتدون ملابس مدنية من الملاجئ، ويضربونهم بأعقاب البنادق، ويركلونهم ويهينونهم.

وأخبر عامل زراعي تايلاندي منظمة العفو الدولية أن مقاتلين من كتائب القسام أخذوه رهينة مع أربعة آخرين من رعيم. وقال إنهم اقتادوهم إلى مستودع مهجور في قطاع غزة، حيث سلّموهم إلى مجموعة مختلفة من الرجال، الذين ضربوهم بأيديهم وأسلحتهم "وأطلقوا طلقات تحذيرية لتخويفهم". وأضاف أنهم استمروا في إيذائهم على هذا النحو حوالي 20 دقيقة، قبل أن تعيدهم المجموعة نفسها من الرجال المسلحين إلى سيارة وتقتادهم إلى أحد الأنفاق.

كما وثقت منظمة العفو الدولية أدلة على أن مهاجمين فلسطينيين مسلحين أو غير مسلحين ارتكبوا اعتداءات جنسية خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. إلا أن المنظمة لم تتمكن من التوصل إلى استنتاجات بشأن نطاق أو حجم العنف الجنسي أو لم تقدر، في الأغلب، على تحديد انتماء الجناة، إن كانوا ينتمون إلى جهة معيّنة. كما لم تعثر على أي دليل على أن حماس أو الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى أعطت أوامر لمقاتليها بارتكاب أعمال عنف جنسي خلال الهجمات.

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى شخص كان قد روى في وسائل الإعلام عن تعرضه للاغتصاب في مهرجان نوبا. واختار عدم الكشف عن هويته، لكنه أكد تصريحاته التي أدلى بها في وسائل الإعلام، والتي قال فيها إن رجال مسلحين ثبتوه في موقع مهرجان نوبا وجردوه من ملابسه واغتصبوه. كما تحدثت منظمة العفو الدولية إلى محاميه، الذي رافقه مرتين للتحدث إلى الشرطة، أولًا في يونيو/حزيران 2024 للإبلاغ عن الاعتداء، ومرة أخرى في يوليو/تموز 2024 في زيارة لمتابعة القضية، واطلعت على سجلاته الطبية.

وقالت اثنتان من الرهائن العائدين علنًا إن المهاجمين لمسوهما في مناطق حميمة خلال الهجمات، وهو شكل من أشكال الاعتداء الجنسي. وأخبرت إحدى هاتين امرأتين، وتدعى إيلانا غريترزفسكي، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أغسطس/آب 2025 أنها تعرضت للعنف الجسدي والجنسي أثناء اختطافها من نير عوز. قالت خلال اختطافها إن المسلحين، "ضربوني، وأهانوني، ولمسوني في كل مكان، وألقوا بي على دراجة نارية وأخذوني إلى غزة... في الطريق إلى غزة، عندما بدأوا في لمسي والاعتداء عليّ جنسيًا، أعمي عليّ؛ لم أستطع تحمل ذلك جسديًا ونفسيًا". وأضافت أنها عندما استعادت الوعي في قطاع غزة، وجدت نفسها على الأرض، عارية جزئيًا، ومحاطة بمسلحين.

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى معالجة تتمتع بخبرة طويلة في علاج الناجين والناجيات من العنف الجنسي، وأبلغت عن تقديم الدعم والعلاج المكثف لثلاثة ناجين من الاعتصاب خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقالت المعالجة إن هذه الاعتداءات ارتكبتها عدة جناة في موقع مهرجان نوبا وفي الكيبوتسات.

واستعرضت المنظمة مقالات إعلامية ذكرت فيها امرأة أخرى، اختارت عدم الكشف عن هويتها، أنها تعرضت للاغتصاب خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وقال خمسة أشخاص كشفوا عن هوياتهم إنهم شهدوا على أعمال اغتصاب، وأفاد خمسة أشخاص آخرين أنهم سمعوا ما بدا لهم أنه اعتداء جنسي أثناء الهجمات، بما في ذلك، في إحدى الحالات، امرأة تصرخ قائلة أنها تُجرّد من ملابسها. وتتعلق معظم هذه التقارير بموقع مهرجان نوبا أو المناطق المحيطة به أو مسارات الهروب منه. كذلك تحدثت منظمة العفو الدولية إلى ثلاثة أخصائيين آخرين في مجال الصحة النفسية وأفادوا بأن ما لا يقل

عن 13 من عملائهم قالوا إنهم شهدوا على ارتكاب اغتصاب أو اعتداء جنسي آخر في موقع مهرجان نوبا أو بعد الفرار منه. لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد مدى أي تطابق محتمل بين عملاء أخصائيين مختلفين أو بين هؤلاء العملاء والأفراد الذين تحدثوا إلى وسائل الإعلام.

وواجهت منظمة العفو الدولية تحديات في التحقيق في أعمال العنف الجنسي. فباستثناء حالة واحدة مشار إليها أعلاه، لم تتمكن من إجراء مقابلات مع الأشخاص الذين أفادوا بأنهم نجوا من العنف الجنسي أو شهدوا عليه، على الرغم من جهودها المبذولة للقيام بذلك. وفي سعيها، بدلاً من ذلك، إلى جمع المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر، عملت منظمة العفو الدولية بما يتماشى مع الإرشادات الدولية بشأن توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، التي تعترف بأهمية شهادة الأخصائيين الطبيين والمعالجين وغيرهم في التحقيقات المتعلقة بالعنف الجنسي، أو بأهمية الاعتماد على البيانات المتوفرة التي قدمها الناجون حينما أمكن كبديل لمقابلتهم من جديد.

خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وإسرائيل (لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة) في يونيو/حزيران 2024 إلى أنه في ما يتعلق بهجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، "حددت أنماطاً تدل على حدوث عنف جنسي" و"أنها كانت حالات غير معزولة، إنما تم ارتكابها بشكل مماثل في عدة أماكن، وبالأخص ضد نساء إسرائيليات". كما قالت إنها وجدت دلائل على أن أعضاء كتائب القسام وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة ارتكبا أعمال عنف قائمة على النوع الاجتماعي. وأضافت أنها لم تتمكن من التوصل إلى أي استنتاجات بشأن أعمال الاغتصاب، مشيرة إلى القيود المفروضة على تحقيقاتها، بما في ذلك عجزها عن الوصول إلى الضحايا والشهود وعرقلة أعمالها من قبل السلطات الإسرائيلية.

وثقت منظمة العفو الدولية أدلة على أنه في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قام المهاجمون الفلسطينيون بتشويه أو حرق أو ضرب أو إساءة معاملة جثث 19 ضحية أكدت وفاتهم أو ربما كانوا قد ماتوا في ذلك الوقت، في إسرائيل أو في قطاع غزة. وفي بعض الحالات، كان الجناة من كتائب القسام أو كتائب القدس أو كتائب شهداء الأقصى.

في أحد الأمثلة التي حظيت باهتمام دولي، شوهدت جثة هامة لامرأة ألمانية إسرائيلية، وهي شاني لوك، في مقطع فيديو تحققت منه منظمة العفو الدولية، وهي مستلقية على وجهها في شاحنة صغيرة، ولا ترتدي سوى جزمة وسروال داخلي أسود أو سروال قصير وحماله صدر تظهر مرفوعة فوق ثديها ويحيط بها أربعة رجال، أحدهم مسلح ببندقية والآخر يحمل قذيفة صاروخية، بينما يجري استعراضها بين الحشود المبتهجة في قطاع غزة. أخبرت والدة شاني، ريكاردا لوك، منظمة العفو الدولية كيف علمت هي وعائلتها باختطاف شاني من هذا الفيديو. "تعرفنا عليها على الفور. كنا في حالة صدمة. كيف يمكن أن تكون على ظهر شاحنة صغيرة بهذه الطريقة المهينة؟".

خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن أعضاء حماس أو جناحها العسكري، كتائب القسام، ارتكبا أعمال عنف جسدي وجنسي ضد الرهائن في الأسر، وهو ما يرقى إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. ولم تتمكن من تحديد ما إذا كانت الجماعات المسلحة الأخرى قد ارتكبت أعمالاً مماثلة.

وقال العامل الزراعي التايلاندي المذكور سابقاً لمنظمة العفو الدولية إنه تعرض هو وثلاثة رهائن تايلانديين آخرين ورهينة إسرائيلية احتجز معه للضرب وحُرموا من المؤن الكافية في الأسر. ووصف كيف قيدهم المقاتلون وضربوهم عدة مرات على مدى ثلاثة أيام، بعد نقلهم إلى نفق في قطاع غزة. وتعرف على نفسه في صورة تظهر خمسة رجال محتجزين ومكبلي الأيدي تحت تهديد السلاح من قبل مقاتل من كتائب القسام؛ وقال إن الصورة التقطت خلال الأيام القليلة الأولى من وصولهم إلى النفق. وأطلق سراحه في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وأفاد ما لا يقل عن 18 رهينة آخرين (12 رجلاً وأربع نساء وفتاتان) علناً، بعد إطلاق سراحهم، أنهم تعرضوا للإيذاء في الأسر، ما يرقى إلى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. ووصف 11 من الرجال وإحدى النساء تعرضهم للضرب.

وقال أحد الرجال الـ12، إيلي شرابي، الذي اختطف من بنيري وأطلق سراحه في 8 فبراير/شباط 2025، لوسائل إعلام إسرائيلية إنه قيد بالسلاسل طوال مدة احتجازه التي تزيد على 15 شهراً وتعرض للضرب المتكرر، لكنه أوضح أن كل هذا الضرب لا يقارن بألم الجوع الذي قاساه أيضاً. كما روى أن المختطفين ضربوه هو والرهائن الآخرين الذين احتجزوا معه، وحرموهم من الطعام، وبرروا مثل هذه المعاملة السيئة بالقول إن الأسرى الفلسطينيين يتعرضون لذلك في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية.

ووصفت النساء الأربع والفتاتان في المنتديات العامة أو في وسائل الإعلام تعرضهن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والتهديد بالزواج القسري. وقالت إحدى هؤلاء النساء، أميت سوسانا، لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في مقابلات مع صحيفة وفي فيلم وثائقي، إن الرجل الذي حرسها

أجبرها على القيام بعمل جنسي له تحت تهديد السلاح. وأكد طبيبان إسرائيليان وأخصائية اجتماعية للصحيفة نفسها أن أميت أبلغتهم عن تعرضها للعنف الجنسي بعد إعادتها إلى إسرائيل. وقالت أميت إنها احتجزت طوال فترة أسرها من قبل "حراس مسلحين من حماس".

كما وصف خمسة من الرجال الـ12 في التسجيلات الإعلامية تعرضهم للاعتداء الجنسي، و/أو التعري القسري و/أو الحلاقة القسرية لشعر الجسم، ما يُعتبر من أشكال العنف الجنسي. واحتُجز أربعة لدى حماس؛ واحتُجز الآخر لدى حركة الجهاد الإسلامي. وقال العديد من الرهائن الآخرين المفرج عنهم إنهم رأوا أو سمعوا روايات رهائن آخرين تعرضوا للعنف الجنسي.

وقالت رينانا إيتان، وهي طبيبة نفسية شاركت في علاج الرهائن الذين أطلق سراحهم في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 في منصبها آنذاك كرئيسة قسم الطب النفسي في مركز تل أبيب سوراسكي الطبي، لمنظمة العفو الدولية إن بعض الرهائن أبلغوا عن تعرضهم للضرب، وإجبارهم على مشاهدة أو المشاركة في أعمال عنف، وحبسهم في عزلة أو في ظلام دامس وحرمانهم من الاحتياجات الأساسية، مما أدى إلى آثار خطيرة وطويلة الأجل على صحتهم النفسية والجسدية. وأضافت أن بعض الرهائن العائدين تعرضوا للعنف الجنسي، بما في ذلك التعري القسري والاعتداء الجنسي. وترقى أعمال العنف الجنسي المرتكبة في مثل هذه الظروف إلى شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وأخضعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين جميع الرهائن المحتجزين لديهم، وكذلك أفراد عائلاتهم، للإيذاء النفسي. واحتجزوا جميع الرهائن بمعزل عن العالم الخارجي، وسعوا إلى إذلالمهم من خلال نشر مقاطع فيديو لهم بدون موافقتهم، واستعراضهم بين الحشود. وحرموا عائلات الرهائن من الحصول على معلومات عن أحبائهم.

وأظهرت مقاطع فيديو نشرتها حماس والجهاد الإسلامي رهائن في الأسر، غالبًا ما كانوا يبكون فيها أو يتوسلون الإفراج عنهم. ويشكل تصوير هذه المقاطع ونشرها انتهاكًا لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما تشير بعض محتويات مقاطع الفيديو إلى تعرض الضحية للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. فيظهر مقطع فيديو لإفياتار ديفيد، نشرته كتائب القسام في 2 أغسطس/آب 2025، وهو في أحد الأنفاق، وبدا هزيلًا ناحلًا، وقد أجبر على حفر ما قال إنه يعتقد أنه قبره. ووصف بقائه لعدة أيام بدون طعام. ويبلغ إجبار إنسان على حفر قبره بيده في مثل هذه الظروف حد التعذيب، شأنه شأن الحرمان من الطعام لفترات زمنية طويلة أثناء الاحتجاز.

عبر ارتكاب أعمال الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي هذه خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ضد الرهائن المحتجزين لاحقًا في غزة، انتهكت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، وكذلك، في بعض الحالات، الأشخاص الذين لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد انتماءاتهم، واحدًا أو أكثر من المحظورات التالية المشمولة بالقانون الدولي الإنساني: حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛ حظر التشويه؛ وحظر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

اعترفت حماس بحدوث أخطاء خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وإن كان ذلك بعبارة عامة للغاية. ومع ذلك، نفت أن يكون المقاتلون الفلسطينيون قد أساءوا معاملة المدنيين. إلا أنه تتوفر مجموعة كبيرة من الأدلة التي تدحض ذلك بشكل قاطع، بما في ذلك الصور الرقمية التي تعممها كتائب القسام، وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، والتي تُظهر مقاتليها وهو يرتكبون انتهاكات. وزعم متحدثون باسم حماس في بعض التصريحات أن قوات حماس تعامل الرهائن معاملة إنسانية، في حين أشارت تصريحات أخرى أدلى بها متحدثون باسم كتائب القسام وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى خلاف ذلك وتضمنت تهديدات بالإعدام.

نفت حماس على وجه التحديد أن يكون المقاتلون الفلسطينيون قد ارتكبوا الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 أو ضد الرهائن. وكما سبقت الإشارة، لم تعثر منظمة العفو الدولية على أي دليل على أن حماس أو الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى أعطت أوامر لمقاتليها بارتكاب أعمال عنف جنسي خلال الهجمات. ومع ذلك، فقد وثقت أدلة على ارتكاب العنف الجنسي خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ضد الرهائن.

أعربت هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من ناحية، عن قلقها من أن الشكوك الواسعة المحيطة بتقارير العنف الجنسي قد تسهم في إسكات الناجين، ومن ناحية أخرى، حذرت من استغلال تقارير العنف الجنسي لتبرير الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

الجرائم المشمولة بالقانون الدولي

تشكل العديد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها منظمة العفو الدولية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يتحمل مرتكبوها المسؤولية الجنائية الشخصية عنها.

ترد جرائم الحرب التي تنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي الدراسة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني العرفي التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المصادر. وقد وجدت منظمة العفو الدولية أساسًا كافيًا للاستنتاج بأن العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي وثقتها ترقى إلى جرائم حرب. وتشمل جرائم الحرب التالية: "القتل"؛ و"المعاملة القاسية والتعذيب"؛ و"الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة"؛ و"أخذ الرهائن"؛ و"استهداف السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين الذين لا يقومون بدور مباشر في الأعمال القتالية بالهجوم"؛ و"النهب"؛ و"الاعتصاب... أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي"؛ و"استهداف الأعيان المدنية بالهجوم"؛ و"تدمير أو الاستيلاء على ممتلكات العدو ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء مما تحتمه ضرورة الحرب"؛ و"شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل المدنيين أو إصابتهم"؛ و"استخدام الدروع البشرية"؛ و"الاختفاء القسري".

تحدد المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قائمة بالأفعال المحظورة واللاإنسانية والعناصر السياقية التي يجب تحديدها لكي يشكل الفعل جريمة ضد الإنسانية. وبناءً على ذلك، يشكل العمل جريمة ضد الإنسانية "متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم". وتنص المادة كذلك على أن عبارة "هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين" تعني "نهجًا سلوكيًا يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة 1 ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزًا لهذه السياسة".

وجدت منظمة العفو الدولية أساسًا كافيًا للاستنتاج بأن العديد من الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير التي ارتكبتها أفراد الجماعات المسلحة الفلسطينية والمدنيون غير المنتمين إلى أي جماعة الذين انضموا إلى الهجوم تفي بالعناصر السياقية والمادية والعقلية التي تتطلبها المادة 7 من نظام روما الأساسي، وبالتالي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

إن العدد الهائل من المواقع المدنية المستهدفة، والبيانات الصادرة عن قادة حماس والجماعات المسلحة المنظمة الأخرى، والنمط المتكرر للهجمات التي تستهدف المدنيين عمدًا، وحقيقة أن معظم الذين قتلوا أو أصيبوا أو اختطفوا في الهجوم كانوا مدنيين، كلها مؤشرات تدفع إلى الاستنتاج بأن الهجوم كان موجهًا ضد سكان مدنيين. كما يعد الحجم والتوقيت والتنسيق والأنماط المكانية مؤشرات إضافية على الأهداف والتنظيم.

تشير الأدلة التي جمعتها وحللتها منظمة العفو الدولية، بما في ذلك تصريحات قادة حماس وأعمال المقاتلين، إلى أن قادة حماس اعتزموا شن هجوم على المدنيين، وكذلك على أهداف عسكرية، في إسرائيل وأخذ رهائن. وتصرف المقاتلون من جناح حماس العسكري، كقائد القسم، والأجنحة العسكرية للجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى وفقًا لذلك عندما هاجموا مواقع مدنية في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأخذوا رهائن.

وكان الهجوم ضد السكان المدنيين واسع النطاق. وارتكبت أعمال محظورة خلالها في المجتمعات المدنية في مختلف أنحاء المناطق المحيطة بقطاع غزة، وكذلك في مدينة أوفكيم، التي تقع في أقصى الشرق. يعيش عشرات الآلاف من الناس في هذه المجتمعات.

بالإضافة إلى شن الهجوم على نطاق واسع، كان ممنهجًا كذلك. وثق البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية أنماطًا من الأفعال المحظورة المتطابقة أو المتشابهة التي ارتكبت بطريقة مماثلة. وعامل الجناة الضحايا مرارًا وتكرارًا بطريقة مماثلة في العديد من المواقع.

وارتكبت الأعمال المحظورة التي وثقتها منظمة العفو الدولية "كجزء من" هجوم ضد السكان المدنيين؛ وكان هذا الهجوم واسع النطاق وممنهجًا. كذلك ارتكبت العديد من الأعمال اللاإنسانية، بما في ذلك القتل، كجزء من الهجوم ضد السكان المدنيين. إن القرب الزمني والجغرافي لهذه الأعمال اللاإنسانية هو مؤشر واضح على ارتباطها بهذا الهجوم.

وتشير النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية إلى أن مرتكبو الأفعال اللاإنسانية، في حالات كثيرة، كانوا يعرفون أن سلوكهم كان جزءًا من هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد السكان المدنيين. وأعلن قادة حماس، في بيانات أدلوا بها في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وما تلاه، عن شن الهجوم وأدروا التجمعات المدنية ضمن الأهداف المقصودة. ودعا قادة حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية

المسلحة الفلسطينية في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة للانضمام إلى الهجوم وارتكاب أعمال عنف، بما في ذلك في المواقع المدنية، مع تعليمات محدودة بالامتناع عن قتل أو إيذاء المدنيين (وبدون تعليمات واضحة لقصر عنفهم على الأهداف العسكرية). حتى لو لم يكن المهاجمون يعرفون مسبقاً أن المجتمعات التي يهاجمونها مدنية، كان بإمكانهم معرفة ذلك بسهولة بعد دخولهم.

وتشير النتائج التي توصلت إليها المنظمة بقوة إلى أن أعضاءً من الجماعات المسلحة الفلسطينية، وبدرجة أقل المدنيين غير المنتمين إلى أي جماعة، ارتكبوا الأفعال اللاإنسانية التالية كجزء من هجوم واسع النطاق وممنهج ضد السكان المدنيين: "القتل العمد"؛ و"الإبادة" (extermination)؛ و"السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي"؛ و"الاختفاء القسري"؛ و"التعذيب"؛ و"الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة"؛ و"الأفعال اللاإنسانية الأخرى".

القتل العمد

قُتل المئات من المدنيين بشكل متعمد وغير مشروع خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. واستناداً إلى الأدلة التي حلتها منظمة العفو الدولية، كان معظم المقاتلين الذين قتلوا مدنيين عمدًا أعضاءً في كتائب القسام. ووجدت منظمة العفو الدولية أدلة على وجود عناصر في كتائب شهداء الأقصى وكتائب المقاومة الوطنية في مسرح أحد جرائم القتل، وأدلة على تورط كتائب القدس في جريمة قتل أخرى. وتوصلت إلى مقتل ما لا يقل عن ستة رهائن على يد كتائب القسام.

الإبادة (EXTERMINATION)

أعمال القتل التي ارتكبت كجزء من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 "شكلت، أو وقعت كجزء من، قتل جماعي لأفراد من السكان المدنيين" وبالتالي ترقى إلى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالإبادة.

السجن

أُخذ عشرات المدنيين و/أو احتجزوا كرهائن بشكل ممنهج في جنوب إسرائيل وسُجنوا في قطاع غزة في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي. وقد احتُجز الرهائن كجزء من خطة معلنة صراحة شرحتها قيادة حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة. واستناداً إلى الأدلة التي حلتها منظمة العفو الدولية، فإن الجماعات المسلحة الفلسطينية المسؤولة عن اختطاف المدنيين أو احتجاز المدنيين أو الجنود كرهائن هي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وربما حركة المجاهدين الفلسطينية أيضاً.

التعذيب

تعرض عشرات الأشخاص الذين كانوا محتجزين تحت سلطة حماس من المدنيين والجنود للألم الجسدي أو النفسي الشديد، بما في ذلك الإيذاء النفسي ضد جميع الرهائن والإيذاء الجسدي ضد بعضهم.

الاختفاء القسري

فشلت حماس والجهاد الإسلامي، وربما حركة المجاهدين الفلسطينية أيضاً، في تقديم معلومات عن مصير أو مكان أولئك الذين اختطفوا أو أسروا من جنوب إسرائيل وسُجنوا في قطاع غزة كرهائن. وفي حين أن الرهائن ظهروا أحياناً في بعض الحالات في مقاطع فيديو نشرتها حماس والجهاد الإسلامي للضغط على السلطات الإسرائيلية، أفادت أسر الرهائن في كثير من الحالات أنها لا تملك معلومات عما إذا كان أحباؤها أحياء أم أمواتاً.

الاعتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة

وثقت منظمة العفو الدولية أدلة على ارتكاب مهاجمين فلسطينيين، في إسرائيل وقطاع غزة، اعتداءات جنسية وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد أشخاص تحت سيطرتهم. ومع ذلك، باستثناء حالة واحدة، لم تتمكن من مقابلة الأشخاص الذين أبلغوا عن تعرضهم أو مشاهدتهم للعنف الجنسي أثناء الهجمات في إسرائيل أو أثناء احتجازهم كرهائن. ولذلك لم تتمكن من التوصل إلى استنتاجات بشأن نطاق العنف أو حجمه. وخلصت إلى أن أعضاء من حماس أو جناحها العسكري، كتائب القسام، ارتكبوا أعمال العنف الجنسي ضد رهائن في الأسر، بناءً على مؤشرات موثوقة على مسؤوليتهم في عدة حالات. كما وثقت أدلة على أن الجهاد الإسلامي ارتكب العنف الجنسي ضد أحد الرهائن. ومع ذلك، في حالات أخرى وثقت فيها منظمة العفو الدولية أدلة على ارتكاب العنف الجنسي ضد رهائن في الأسر وخلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، لم تتمكن من تحديد الجهة التي ينتمي إليها الجناة. وفي معظم الحالات، لم تتمكن كذلك من تحديد ما إذا كان الجناة مقاتلين أم مدنيين غير منتمين إلى أي جهة.

جمعت منظمة العفو الدولية أدلة تشير إلى ترجيح ارتكاب الاعتصاب كجزء من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وشمل ذلك شهادات شخص قال للمنظمة إنه اغتُصب، وشهادات معالجة قالت للمنظمة إنها قدمت علاجًا مكثفًا لثلاثة ناجين آخرين من الاعتصاب. كما أبلغت كيانات الأمم المتحدة عن العثور على أدلة على ارتكاب الاعتصاب أثناء الهجمات وضد رهينة واحدة على الأقل. إلا أن منظمة العفو الدولية لم تعتبر أنها جمعت أدلة كافية لتخلص بشكل قاطع إلى ارتكاب الاعتصاب بالتحديد، على خلاف الاعتداء الجنسي على نطاق أوسع.

الأفعال اللاإنسانية الأخرى

من خلال تعريض الرهائن المدنيين، وكذلك الجنود المحتجزين كرهائن، لظروف لا إنسانية - بما في ذلك الحرمان من الغذاء الكافي والرعاية الطبية - خلال سجنهم بشكل غير مشروع، تسببت لهم حماس وربما الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى بمعاناة شديدة أو بإصابة جسدية أو نفسية خطيرة.

التحقيقات

على الرغم من حجم وخطورة الانتهاكات المرتكبة خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وضد الرهائن، تظل المساءلة بعيدة المنال.

فشلت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة بشكل عام في إجراء تحقيقات في الجرائم المرتكبة خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وضد الرهائن. فشلت القيادة السياسية والعسكرية لحماس في الاعتراف علنًا بالجرائم المرتكبة أو إدانتها، وألقت باللوم في الأعمال غير المشروعة على فلسطينيين غير منتمين لها من قطاع غزة. بل وتفاخرت ببعض الأعمال التي ترقى إلى جرائم، مثل إطلاق الصواريخ غير الموجهة على إسرائيل.

ومنظمة العفو الدولية على علم بحالة واحدة أعلنت فيها كتائب القسام أنها أجرت تحقيقًا في مقتل أحد الرهائن في قطاع غزة. ومع ذلك، لم تفصح إلا عن تفاصيل قليلة حول هذا الموضوع.

وزعمت حماس أنها ستنتظر، بعد انتهاء النزاع، في مزاعم أي "تجاوزات" قد تكون ارتكبت أثناءه وستنشئ "آليات مساءلة" لمعالجتها. إلا أنها لم تتخذ مثل هذه الإجراءات عقب الهجمات الإسرائيلية السابقة.

كما تفاعست سلطات دولة فلسطين عن اتخاذ خطوات للتحقيق مع الجناة أو تقديمهم إلى العدالة. في حين دعا الرئيس محمود عباس إلى إطلاق سراح الرهائن وأدان قتل المدنيين، فإن منظمة العفو الدولية ليست على علم بأي اعتراف أو إدانة من جانبه أو من جانب أي قائد كبير آخر لدولة فلسطين لنطاق وحجم الانتهاكات على يد الجماعات المسلحة الفلسطينية.

اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها المهاجمون الفلسطينيون خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ولكن لم تُجمع أدلة حاسمة. وفي كثير من الحالات، وأثناء الهرع

لجمع جثث الأشخاص الذين قتلوا، لم تتم حماية مسارح الجريمة بشكل فعال، ونقل متطوعون مدنيون الجثث قبل إجراء أي توثيق، ولم تُسجل معلومات حول موقع وظروف حالات الوفاة. وفي حين ركزت السلطات الإسرائيلية على تحديد هوية الموتى وإجراء الدفن في الوقت المناسب، كانت فحوصات الطب الشرعي محدودة ولم تُجرَ عمليات التشريح دائمًا. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى ترك أفراد أسر الضحايا بدون معلومات عن ملابسات وفاة أحبائهم.

أثارت الجماعات النسوية مخاوف بشأن أوجه القصور في التحقيق والملاحقة القضائية لجرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع مراحل العملية. وتشمل الافتقار إلى جمع الأدلة، وعدم كفاية تدريب المستجيبين الأوائل على تحديد علامات العنف الجنسي في الجثث. وانتقدت شبكة النساء الإسرائيليات (Israel Women's Network) وتجمع النساء والحرب (Women and War Collective) الحكومة لإعطائها الأولوية "توظيف جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لخدمة أهداف المناصرة الوطنية [مما] حوّل مسار الموارد بعيدًا عن الجهود المبذولة للتحقيق مع الجناة ومقاضاتهم وتأمين عودة الرهائن".

حتى أغسطس/آب 2025، أفادت التقارير أن السلطات الإسرائيلية تحتجز ما لا يقل عن 200 فلسطيني على خلفية جرائم ارتكبت خلال الهجمات، لكنها لم توجه اتهامات إلى أي منهم أو تجلهم إلى المحاكمة. لم يتخذ أي قرار بشأن النظام القانوني - المدني أو العسكري - الذي سيحاكم في إطاره المتهمين أو بشأن ماهية التهم الموجهة إليهم. ولم يتمكن هؤلاء المحتجزين من تلقي زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما يساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ومن شأن هذا أن يشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق المحتجزين، ويفوّض إمكانية إجراء محاكمة عادلة وضمان كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم التعويضات للضحايا والناجين وأسراهم.

كما واجهت الآليات الدولية عقبات في طريقها؛ فقد منعت السلطات الإسرائيلية لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات من التعاون والوصول إلى مواقع في إسرائيل. وعلى الرغم من هذه التحديات، وثقت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أدلة واسعة النطاق على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على يد الجماعات الفلسطينية المسلحة.

وأكد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن التحقيق الذي فتحه قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023 بشأن الحالة في دولة فلسطين لا يزال مستمرًا، ويشمل تصعيد العنف والأعمال القتالية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وسعت إلى إصدار مذكرات اعتقال ضد كبار قادة حماس بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لكن جميع هؤلاء الأفراد قُتلوا في هجمات إسرائيلية. وفي إحدى الحالات، أصدرت الدائرة التمهيدية بالفعل مثل مذكرات الاعتقال هذه.

نتائج وتوصيات

خلصت منظمة العفو الدولية، من خلال نتائج أبحاثها وتحليلاتها القانونية، إلى أن الجماعات المسلحة الفلسطينية ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال هجماتها في جنوب إسرائيل التي بدأت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، واستمرت في ارتكاب انتهاكات وجرائم مشمولة بالقانون الدولي عبر أخذ الرهائن وإساءة معاملتهم والاحتفاظ بالجثث. وتعتبر المنظمة أن حماس، بما في ذلك جناحها العسكري، كتائب القسام، هي المسؤولة الرئيسية عن هذه الانتهاكات والجرائم. وتتحمل الجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى، ولا سيما الجهاد الإسلامي، بما في ذلك جناحها العسكري، وكتائب القدس، وكتائب شهداء الأقصى، التي كانت سابقًا الجناح العسكري لحركة فتح السياسية، مسؤولية بدرجة أقل عن هذه الانتهاكات والجرائم، وكذلك بعض المدنيين الفلسطينيين غير المنتمين إلى أي جهة من قطاع غزة في بعض الحالات.

في ضوء هذه الاستنتاجات، تقدم منظمة العفو الدولية عددًا من التوصيات لضمان تحقيق العدالة وتقديم التعويضات للضحايا والناجين من الجرائم المرتكبة. وقد قدمت منظمة العفو الدولية توصياتها فيما يتعلق بالإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المشمولة بالقانون الدولي التي ترتكبها إسرائيل في غزة، على وجه التحديد، وفي إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بشكل أعم، في إصدارات أخرى.

يجب على حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة أن تعيد بدون قيد أو شرط جثة ران غفيلي، الذي اختطف في إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فور تحديد موقعها. ويتعين عليها طلب المساعدة الدولية إذا لزم الأمر لتحديد موقعها. ويجب عليها التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الجرائم المشمولة بالقانون الدولي، التي ارتكبتها قواتها خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومنذ ذلك التاريخ، بما في ذلك ما ارتكبت ضد الرهائن. ويجب عليها

أن تعترف علناً بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها الجرائم المشمولة بالقانون الدولي، التي ارتكبت ولا تزال تُرتكب، وأن تدينها، وأن توقفها، وأن تلتزم بعدم تكرارها. كما تدعو منظمة العفو الدولية حماس، بصفتها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، إلى ضمان تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والجرائم المشمولة بالقانون الدولي التي ارتكبت خلال هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومنذ ذلك التاريخ، بما في ذلك ما ارتكب ضد الرهائن، إلى العدالة في إجراءات عادلة تجريها آلية قضائية مستقلة ومحيدة.

علاوة على ذلك، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية إلى وقف انتهاكات القانون الدولي التي تُرتكب ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية. وينبغي للسلطات أن تواصل التحقيقات الجنائية في هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وفي حالات أخذ الرهائن والاحتفاظ بالجنث واحتجازها. وحيثما تتوفر أدلة مقبولة كافية، يجب على السلطات تقديم المشتبه بمسؤوليتهم بشكل معقول عن الجرائم المشمولة بالقانون الدولي إلى ساحة العدالة. ويجب محاكمة المتهمين في محاكم مدنية، في إجراءات علنية تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. كما يتعين على السلطات الإسرائيلية اتباع نهج يتمحور حول الناجين والناجيات في السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

يجب على إسرائيل وحماس - بصفتها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة - وسلطات دولة فلسطين التعاون بشكل كامل مع وإتاحة سبل الوصول أمام جميع مؤسسات العدالة الدولية وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي تحقق في انتهاكات القانون الدولي في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة أو ترصدها، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقرررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. يجب على جميع الأطراف أن تشارك مع مؤسسات العدالة الدولية هذه وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة جميع الأدلة التي جمعتها في ما يتعلق بالتحقيق في مثل هذه الانتهاكات، بما فيها تلك التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الفلسطينية، من أجل تحقيق المساءلة والإنصاف.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعًا.

انضموا إلى المحادثة

اتصلوا بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500



استهداف المدنيين

القتل وأخذ الرهائن وغيرهما من الانتهاكات على يد الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل وغزة

في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان جنوب إسرائيل مسرحاً لهجمات مدمرة على يد حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة تركت آثاراً مدمرة لا تُمحى. استناداً إلى مقاطع فيديو وشهادات وأدلة أخرى مستفيضة، وثقت منظمة العفو الدولية انتهاكات ارتكبتها مهاجمون فلسطينيون خلال الهجمات، ومعاملة الأشخاص الذين أخذوا كرهائن واحتجزوا في قطاع غزة المحتل.

زعمت حركة حماس أن قواتها لم تشارك في عمليات القتل التي استهدفت المدنيين ولا اختطافهم ولا إساءة معاملتهم خلال الهجمات، وأن العديد من المدنيين قُتلوا بنيران إسرائيلية. ومع ذلك، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الغالبية العظمى من الذين لقوا حتفهم قُتلوا على أيدي مقاتلين فلسطينيين، وأن جميع الذين احتجزوا في قطاع غزة أخذوا كرهائن بشكل غير مشروع. وتقدم المنظمة أدلة على أن بعض الذين اختطفوا تعرضوا للعنف الجسدي والجنسي، بينما قُتل آخرون على أيدي مختطفهم.

وخلصت المنظمة إلى أن العديد من هذه الانتهاكات تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتا القتل والتعذيب. وتسلب الضوء على العقوبات التي تحول دون تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم، وتؤكد على الحاجة إلى إتاحة سبل الإنصاف أمام الناجين والناجيات وأسرى الضحايا. كما تقدم سياق الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، بما فيها الإبادة الجماعية في قطاع غزة والأبارتهايد، وانتهاكات حماس ضد الفلسطينيين.